أنقرة توظف ملف اللجوء لاستمالة مواقف لبنانية داعمة

تركيا تتعامل مع ملف النازحين بحسب طبيعة المرحلة

خلْفَ تباحث التعاون في مجال الاستثمارات والسياحة والتبادل التجاري بين تركيا ولبنان، كان واضحا أن الملف الأهم في زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى بيروت هو من دون أي شك ملف اللاجئين السوريين في لبنان سعيا لاستمالة دعم لمواقف أنقرة في الملفات الهامة.

بيروت – فشل حديث وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، خلال زيارته إلى لبنان، عن التعاون في مجال الاستثمارات والسياحة والتبادل التجاري بين البلدين، في التغطية على الملف الأهم الذي قاد أوغلو إلى بيروت، وهو ملف اللاجئين السوريين.

وما ردده الوزير التركي والرئيس اللبناني ميشال عون، خلال لقائهما في بيروت، حول أزمة اللاجئين السوريين يميط اللثام عن مساع تركية لتحويل أزمة اللاجئين السوريين في تركيا من معضلة لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى أزمة إقليمية.

ويحذر عاملون في شؤون إغاثة اللاجئين من تحول ملف النازحين إلى ورقة تستخدمها تركيا لأغراض سياسية، كما يحذرون من أن تتمكن تركيا من قيادة هذا الملف في الأردن ولبنان والعراق تحت مسوغ حاجة هذه البلدان إلى حلول لتخفيف الأعباء التي تتحملها.

وخلال زيارته إلى بيروت التقى جاويش أوغلو الرئيس عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الوزراء سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل ووزيرة الداخلية ريا الحسن، إضافة إلى عدد آخر من الشخصيات السياسية والاقتصادية اللبنانية.

ويرى خبراء في الشؤون التركية أن أنقرة تتفحص هذه الأيام إمكانية أن تقود تحركا لدول اللجوء السوري في المنطقة على نحو يخدم أجنداتها المرتبطة بملف اللجوء كما مستقبل الملف السوري برمته. وتؤكد توقيت زيارة جاويش أوغلو إلى لبنان هذا التوجه، حيث تشهد لبنان، كما تركيا، تصاعد موجة العداء للاجئين السوريين والحديث عن ضرورة إعادتهم إلى سوريا. وشدّد الرئيس اللبناني على تمسك بلاده بعودة النازحين السوريين، مستغربا استمرار تجاهل المجتمع الدولي لهذه القضية.

وقبل لقائه بعون، التقى وزير الخارجية التركي بنظيره اللبناني. وكان لافتا ما ظهر من تناغم بين جاويش أوغلو وباسيل بخصوص ملف اللاجئين السوريين.

> **خبراء يرون أن أنقرة تتفحص إمكانية أن تقود تحركا لدول اللجوء السوري في المنطقة على نحو يخدم أجنداتها المرتبطة بملف اللجوء كما مستقبل الملف السوري برمته**

وقال جاويش أوغلو، بعد لقائه باسيل، الجمعة، إن عودة النازحين السوريين تتطلب تعاون المجتمع الدولي، كما تتطلب إعطاءهم الثقة. وأيّد جاويش أوغلو طرح باسيل بشأن إعادة اللاجئين على الرغم من أن هذا الطرح لا يحظى بإجماع لبناني.

وقال باسيل إن "نرى أن هناك حاجة لعودة النازح السوري إلى بلده عودة آمنة، وعلينا تنسيق العودة مع الأردن وتركيا". ورأى أن "هناك نظرة مختلفة للنزوح بين لبنان وتركيا، ولذلك نحن نتعاون وننسق، وكل بلد يرى الطريق المناسبة لإعادة النازحين لوطنهم". واستمال باسيل نظيره التركي بالقول إن لبنان وتركيا يعيشان تحديات مشتركة، وعلى رأسها الأزمة السورية، "لاسيما على الصعيد الأمني وتسلل الإرهاب، وقد ساهمنا نحن الاثنين في التعامل مع الإرهاب"، كما شكر تركيا على دعوة لبنان إلى مؤتمر أستانة بصفة مراقب.

وسلط المراقبون مجهرا على اقتراح الوزير التركي بـ"تنظيم منتدى مشترك مع لبنان والأردن والعراق حول عودة السوريين، ودعوة المجتمع الدولي إلى المشاركة فيه".

وتشي هذه التحركات بأن أنقرة تسعى للتحوّل من طرف داعم للمعارضة السورية بالشقين العسكري والإغاثي إلى طرف يتخلى تماما عن هذه المعارضة، بوقف الدعم العسكري للجيش السوري الحر كما بدا واضحا في معركة خان شيخون وما بعدها، أو بالسياسة التي انتهجتها أنقرة على نحو غير إنساني ضد اللاجئين السوريين في تركيا.

ويقول الخبراء إن ورقة اللجوء ما زالت ورقة قوية في يد تركيا سبق أن استخدمتها في الضغط على دول الاتحاد الأوروبي، وأن لأنقرة مصلحة في الاستمرار بالإمساك بهذه الورقة.

ويرجح أن تعيد أنقرة ابتزاز الأوروبيين بهذا الملف من خلال التلويح للخارج بأن إجراءاتها الأخيرة بحق اللاجئين السوريين تعني أن تركيا لم تعد تستطيع احتمال الضغوط التي يسببها اللجوء السوري، وتلمح إلى إمكانية فتح حدودها أمام هؤلاء اللاجئين، بعد الضغوط التي تمارسها عليهم في الداخل، للخروج باتجاه أوروبا.

ومع الملف اللبناني، سعى جاويش أوغلو إلى اللعب على وتر الحساسيات اللبنانية حيال اللجوء الفلسطيني.

ولاحظ المراقبون أن مواقفه جاءت مدغدغة للجدل الأخير الذي أثارته قرارات وزير العمل اللبناني كميل أبوسليمان في تنفيذ قوانين لبنانية لتنظيم العمالة الفلسطينية في لبنان.

وقال الوزير التركي "نؤكد أن حقوق الفلسطينيين لا تباع ولا تشترى ونرفض الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية والفلسطينية والسورية، ونتفهم معاناة الدولة اللبنانية في ملف النازحين وسنتعاون مع لبنان لحل هذه الأزمة وعودة النازحين".

وتتلمس أنقرة تقاربا مع بيروت في أبرز القضايا التي تؤرقها، فإلى جانب ملف اللاجئين، يطرح ملف الغاز في البحر المتوسط، والذي زاد من توتر العلاقة بين تركيا والدولة المتوسطية، الأوروبية والعربية.

وأثار الوزير التركي هذا الملف مع المسؤولين اللبنانيين في ظل المفاوضات الجارية بين دول متعددة في الإقليم، لعقد تحالف للتنقيب عن الغاز وإنتاجه وتصديره. وهو ما تعتبره تركيا ضد مصلحتها، إذا ما تم استبعادها منه.

ويبدو أن جاويش أوغلو سعى لاستمالة لبنان لدعم موقف تركيا في مسألة التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وهي مثار نزاع مع الاتحاد الأوروبي عامة واليونان وقبرص خاصة. وقالت مصادر إن الوزير التركي أوحى بدعم لبنان في مسألة أزمة اللجوء مقابل موقف لبناني داعم لبلاده في ملف الطاقة.

تناغم لافت

القبض على رامي شعث في القاهرة يتجاوز الارتباط بالإخوان

هبة ياسين

القاهرة – أثار خبر القبض على رامي شعث، نجل نبيل شعث المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، من قبل الأمن المصري في القاهرة ردود فعل مختلفة بعد ورود معلومات ذهبت إلى أن القبض على رامي يتجاوز حدود واحدة من أبرز القضايا الشائكة والمرتبطة بنشاط جماعة الإخوان.

ولم تستبعد مصادر مصرية لـ"العرب"، أن يكون القبض على رامي شعث جاء "على خلفية حضوره أحد المؤتمرات السياسية في بيروت، ووجّه خلاله انتقادات للسياسة المصرية على غير الحقيقة، وأجرى لقاءات مع قوى معروفة بمواقفها الإقليمية المعادية للقاهرة، وهو ما وضعه محل شكوك فجأة".

ويجري التحقيق مع رامي شعث في القضية التي عرفت إعلاميًا بـ"خلية الأمل"، بتهمة مشاركة جماعة الإخوان في تحقيق أهدافها.

وقررت النيابة العامة في مصر حبس رامي شعث 15 يوما على ذمة التحقيقات في القضية، التي وجهت للمتهمين فيها من أحزاب وقوى سياسية متباينة تهمة "الانضمام والمشاركة والتمويل لجماعة إرهابية، أسست على خلاف أحكام القانون، ونشر أخبار كاذبة".

وأكدت أسرة القيادي الفلسطيني نبيل شعث، الأربعاء، أن السلطات المصرية تحتجز نجله (رامي شعث) بأحد السجون في القاهرة (سجن طرة) منذ نحو شهرين، وتمت إضافته ضمن معارضين سياسيين، وهناك تواصل مع جهات مصرية مختلفة حول القضية.

وطالب بيان الأسرة، الذي كشف عن احتجاز رامي، أن "مصر الشقيقة الكبرى وحكومتها وسلطاتها الأمنية بالإفراج عن رامي واستعادة حريته وأمنه، ملتزمين معه بكل ما يحقق الأهداف الفلسطينية والمصرية والعربية في التحرير والاستقلال والأمن والاستقرار والتنمية".

وعلمت "العرب" أنه تمّ نصح أسرة رامي وأصدقاءه والمقربين منه بعدم الإعلان عن إلقاء القبض عليه عقب حدوث ذلك، وعدم إبداء دعم له عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وأثرت العائلة إجراء اتصالات مباشرة مع السلطات المصرية ووساطة قادة سياسيين في مقدمتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقيادات رفيعة في حركة فتح.

وباءت تلك الجهود بالفشل على الرّغم من تأكيدات مسبقة، قدمت لمن دخلوا على خط القضية للوساطة، بأنه سيتم إطلاق سراحه قريبا لكن تجديد حبس رامي شعث أخيرا دفع أسرته إلى إصدار بيان بشأن واقعة الاحتجاز كنوع من الضغط على القاهرة. ويبدو أن الأزمة كبيرة وربما تكون لها دوافع غير معلنة حتى الآن، كما أن تبديد الشبهات التي تحيط برامي شعث بحاجة إلى المزيد من التحري والدقة.

ونفت أسرة رامي شعث، الذي يحمل الجنسيتين المصرية والفلسطينية مثل والده، أي علاقة له بقضية "خلية الأمل" الإخوانية، أو أي تنظيم إرهابي، مؤكدة أنه "كرّس حياته للدفاع عن الحقوق الفلسطينيّة والحرية والعدالة في المنطقة، بناء على إيمانه بضرورة احترام حقوق الإنسان لجميع الناس دون تمييز".

وولد رامي عام 1971 في بيروت لأم مصرية، وذهب إلى القاهرة مع عائلته وهو في عمر ست سنوات، وتخرج في جامعة القاهرة وحصل على درجة الماجستير من كلية كينجز كوليج في جامعة لندن. وعمل مستشارا للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ثم انسحب من العمل الفلسطيني الرسمي وعاد إلى مصر وبدأ في ممارسة أعمال اقتصادية مختلفة.

وانخرط رامي شعث في الحياة السياسية بمصر، وانضم في عام 2010 إلى حركة سميت "من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية". وكان ناشطا فاعلا خلال ثورة يناير 2011، وساهم في تأسيس عدد من الحركات والائتلافات، وشغل منصب الأمين العام لحزب الدستور الليبرالي، قبل الإعلان عنه رسميا.

وفضّل الابتعاد عن الحياة السياسية، وتفرّغ لنشاطه في حركة "مقاطعة إسرائيل في مصر"، التي كان أحد مؤسسيها والمنسق العام لها في القاهرة.

ويقول متابعون إن الأمن المصري لا يتهاون مع أي شخص أو جماعة لها أنشطة مع أفراد أو تنظيمات معادية، لأن التجربة علمته عدم انتظار وقوع أزمة ثم التعامل معها، خوفا من خروجها عن السيطرة في ظل تحديات داخلية وخارجية معقدة وجماعات إرهابية لا تتردد في الإضرار بالدولة.

ويشير هؤلاء إلى أن هذه السياسة جلبت متاعب للحكومة مع جهات خارجية ومنظمات دولية، لكنها مصممة على عدم التراجع عنها مع استمرار استهدافها من عناصر تعمل ضد المصلحة المصرية.

وتبدي السلطات مرونة الآن في ملف المحتجزين السياسيين الذين ثبت عدم انخراطهم في أعمال مناهضة للأمن القومي، وتفرج عن بعضهم تدريجيا، لكنها تصرّ على عدم التهاون مع من تتشكك أجهزة الأمن في نواياهم حيال الدولة بالقول أو اللفظ.

وراجت التأويلات حيال الغموض الذي يكتنف قضية رامي شعث، إذ يقول البعض إن احتجازه تم "بسبب أنشطته المناهضة لإسرائيل وتصديه لصفقة القرن التي تتبنى ترتيبات غير منصفة للقضية الفلسطينية".

> **الأمن المصري تعلم عدم انتظار وقوع أزمة ثم التعامل معها خوفا من خروجها عن السيطرة في ظل تحديات معقدة**

وأوضحت مصادر لـ"العرب"، أن هناك "جهات تحاول إضفاء طابع بطولي على القضية، وإحراج الحكومة المصرية، كأنها تنحاز لموقف إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، ما يخرج المسألة عن سياقها الأصلي، السياسي والأمني، ويضع عليها إضافات ذات بعد إقليمي بغرض زيادة مساحة التعاطف معه".

وشدّدت المصادر على أن موقف القاهرة واضح من صفقة القرن، وأن تنسيقها مع السلطة الفلسطينية وغيرها من الأطراف الوطنية لا يشوبه شك.

وعبّر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي عن انزعاجه من الاتهام الموجه لرامي شعث، وندّد بالتوسع في دائرة من شملتهم قضية "خلية الأمل".

وجمعت القضية شخصيات يسارية، قيل إنها تتولى تجهيز الأرض لاستعادة النشاط السياسي للقوى المختلفة في مصر، الأمر الذي تستفيد منه جماعة الإخوان التي تكفلت بعملية التمويل.

وقال محمد سالم، عضو المكتب السياسي للحزب لـ"العرب"، إن شعث الابن "شخص مخلص لقضيته الفلسطينية وحبّه للدولة المصرية لا يشوبه غبار، وكل أنشطته سلمية ومشروعة في حدود الدستور والمواثيق الدولية، واتهامه بالإرهاب غير صحيح".

غموض يكتنف قضية رامي شعث

الرئيس الأفغاني يبحث تعزيز العلاقات مع السعودية

كابول – يؤدي الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني بداية من السبت زيارة رسمية إلى الرياض لإجراء محادثات مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان تتناول تعزيز العلاقات بين البلدين ومناقشة قضايا الأمن وعملية السلام الأفغانية.

وأعلن مكتب الرئيس غني في بيان، نقلته وكالة "خاما برس" المحلية، أن الرئيس الأفغاني غادر العاصمة كابول السبت متوجها إلى المملكة العربية السعودية. ووفق البيان سيعقد غني اجتماعات منفصلة مع كبار المسؤولين السعوديين الآخرين خلال زيارته للبلاد.

وشدد سفير كابول لدى الرياض سيد جلال كريم على الأهمية التي تكتسبها زيارة الرئيس الأفغاني والتي تعتبر الزيارة الثالثة له للمملكة، مؤكدا أن هذه الزيارة ستعمل على تعزيز العلاقات السعودية الأفغانية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وأكد السفير الأفغاني، لوسائل إعلام سعودية، أن زيارة الرئيس غني إلى السعودية ستكون فرصة مهمة للقاء الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لبحث سبل تعزيز العلاقات ومناقشة المستجدات في المنطقة والتطرق لمستقبل عملية السلام في أفغانستان فضلا عن التشاور والتنسيق حيال كل ما يهم قضايا الأمة الإسلامية وتعزيز العمل الإسلامي المشترك.

وأضاف البيان الصادر عن مكتب الرئيس الأفغاني أن غني سيقوم بأداء العمرة خلال زيارته للسعودية. ولم يكشف البيان عن المزيد من المعلومات في هذا الصدد.

وكان الرئيس الأفغاني قد بحث، في السابع عشر من الشهر الماضي هاتفيا، مع الأمير محمد بن سلمان قضايا الأمن وعملية السلام الأفغانية.